وثائق تاريخية فى العهد الأول من حكم الدولة السلجوقية

بقلم : الدكتور عبد الهادى محبوبة

سبق أن نشرت لى هذه المجلة العلمية بحثين : أولهما عن أمالى نظام الملك الوزير السلجوقى فى الحديث «المجلد الخامس سنة ١٩٥٩» والثانى عن بعض رسائله إلى أولاده وإلى العلماء والولاة . «المجلد السابع سنة ١٩٦١» .

والآن . أغتنم فرصة ثالثة فأقدم لقراء العربية مجموعة من الوثائق التاريخية المجهولة لا تقل عن سابقتها أهمية بل تزيد عليهاخطورة لأنها تكشف عن جوانب خافية من الحضارة الإسلامية ونظم الحكم خلال الفترة التى عاشها الوزير نظام الملك مع سلطانيه «ألب أرسلان وملكشاه» فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى — الحادى عشر الميلادى — وهى أزهى وأعظم فترة للدولة السلاجقة فى إيران والعراق .

وتتضاعف أهمية تلك الوثائق التى بين أيدينا وتزداد قيمتها التاريخية إذا عرفنا مدى كشفها عن العلاقات التى لم تزل غامضة لدى الباحثين ، بين نظام الملك وزيرالدولة السلجوقية وحسن الصباح زعيم الطائفة الباطنية الحشيشية من جهة ، وموقف هذا من الخلافة العباسية ونظام الملك معاً ، وأسباب خروجه عليهما معاً من جهة أخرى .. كما أنها تلقى ضوءاً على جانب كبير من سيرة الصباح بقلمه نفسه ، وعلى الجهاز الإدارى واختصاصات الحكام والقضاة وأثر الثقافة العربية فى تطويرها وأحداث قسم منها خلال تلك الفترة من حكم السلاجقة الكبار .

إن دراستى لنظام الملك والبيئة التى تأثر وأثر فيها دفعتنى للسفر إلى طهران سنة ١٩٥١ — فعثرت أثناء التنقيب فى مكتباتها على مجموعتين بخط قديم .. وكم كان سرورى عظيما حينما وجدت فى الأولى (١) . منشور

(١) باسم مجموعة رسائل ومنشورات متفرقة تحت رقم / ٧ كتابخانة ملك .

السلطان «ألب أرسلان» فى استيزار نظام الملك ثم عريضة الوزير إلى السلطان ملكشاه وجواب هذا عليها . وفى الثانية (١) : عدة وثائق منها مرسوم آخر من السلطان ألب أرسلان فى تفويض وزارة ولده ملكشاه إلى نظام الملك ، ثم منشور رابع من السلطان نفسه إلى أحد أولاده بمناسبة توليه إمارة جيلان ، وخامس إلى أحد «أمراء الديوان» عميد الملك بمناسبة إقطاعه قهستان ونواحيها تقديراً لخدماته ، وسادس إلى قاضى الإسلام بمناسبة تعيينه خلفاً لوالده ، وسابع يتضمن عريضة الوزير نظام الملك إلى السلطان ملكشاه وجواب هذا عليها وهذه العريضة نفسها مع الجواب عليها فى المجموعة الأولى آنفة الذكر ، وثامن يحوى رسالة السلطان « ملكشاه » إلى حسن الصباح وجواب هذا عليها .

وقد أورد هذا النص أيضاً « الشوشترى » عند ترجمته للحسن الصباح (٢) .

لقد بذلت جهداً كبيراً فى إثبات صحة تلك الوثائق وتصحيحها وترتيبها زمنياً ومعرفة أسباب صدورها ، ثم تعريبها والتقديم لها والتعليق عليها ، وإذا لم أوفق لذلك كل التوفيق فحسبى أن أنشر على صفحات هذه المجلة القيمة ما وصلت إليه من البحث والتنقيب ليكون مدعاة لحفز المختصين إلى التحقيق وإبداء الرأى فى حقيقة تلك الوثائق وما أحدثته عوامل الزمن من تحريف أو زيادة أو نقص فيها .

لقد اعترفت دار الخلافة العباسية بسلطنة « ألب أرسلان » بعد اعتلائه العرش سنة ٤٥٦ هـ مباشرة وأقامت حفلا رسمياً فى أحد الأجنحة الملحقة بقصر التاج المشرف على دجلة حضرها أعيان الدولة وكبار العلماء ثم أنفذت

---

(١) باسم مجمع الانشاء أو منشآت حيدر لابى القاسم ابى على حيدر . تحت رقم ٤٥ كتابخانة ملى .

(٢) الشوشترى : مجالس المؤمنين جـ ٢ / ٣١٠ — ٣١٦ ط المكتبة الاسلامية طهران ، كما نشر الأستاذ نصر الله فلسفى — فى مجلة اطلاعات الشهرية الأصل الفارسى السابع والثامن معا بكاملهما وعلق عليهما : العدد ٣ من السنة الثالثة لعام ١٣٢٩ شمسية . وقد نشرت النص السابع « عريضة النظام والجواب عليها » ضمن رسائل نظام الملك المشار اليها فى مطلع البحث .

الخلع والهدايا مع وفد مؤلف من أبي الفوارس طراد الزينبي وأبي محمد التيمي وموفق الخادم ، حاملين معهم العهد بالتولية ، وقد منحت الدار نظام الملك في هذه المناسبة لقبين مهمين لم يحصل عليهما أحد قبله هما : قوام الدين والدولة ورضى أمير المؤمنين (١) وكان معروفاً بخواجه بزرك أي « السيد العظيم » في بلاد فارس (٢) .

كذلك أقرت دار الخلافة سلطنة ولي العهد « ملكشاه » في حياة والده ، وأرسل الخليفة القائم بأمر الله ؛ كتاب الاعتراف بصحبة وفد رسمي يرأسه الوزير ؛ عميد الدولة بن جهير سنة ٤٦٤ هـ — يحمل معه الهدايا والتحف ويطلب في الوقت نفسه يد ابنة السلطان لولي عهد الخليفة «المقتدي» (٣) .

ولم نقرأ شيئاً آخر يتصل بتقاليد الوزارة المتعارفة حينذاك في استيزار «النظام» على الرغم من أنه واصل العمل في منصبه طوال ثلاثين عاماً استغرقت مدة حكم السلطانين ؛ ألب أرسلان وابنه ملكشاه ؛ وكل ما أثبتته المصادر التي بين أيدينا هو تاريخ تسنمه المنصب الوزاري والخلع عليه . فروى بعضها أنه كان في اليوم الذي اعتقل فيه أبو نصر الكندري وهو يوم السبت ٧ محرم سنة ٤٥٦ هـ وفيه خلع السلطان ألب أرسلان عليه (٤) . وذكر بعضها الآخر أنه في آخر النهار من اليوم السابع عشر من محرم في السنة نفسها (٥) .

وبقي التساؤل عن شرعية وزارة النظام ماثلا أمام الدارس لحياته ، وظل البحث عن مرسوم استيزاره حائلا أمام المتتبع لسيرته ، إلى أن أتاحت لي فرصة الاستقراء والبحث بالكشف عن المرسومين في ثنايا مخطوطتين قديمتين في مكتبات طهران كان الأول بعنوان منشور السلطان ألب أرسلان في تفويض ولده الأعز ملكشاه إلى الخواجه نظام الملك ، والثاني بعنوان

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم جـ ٢٣٥/٨ حوادث سنة ٤٥٦ هـ .
(٢) ابن الاثير : الكامل ٢٨/١٠ حوادث سنة ٤٦٤ هـ .
(٣) ابن الجوزي : المنتظم حوادث سنة ٤٥٦ هـ .
(٤) ابن الجوزي : المنتظم حوادث السنة نفسها .
(٥) سبط ابن الجوزي مرآة الزمان حوادث سنة ٤٥٦ هـ .

فرمان وزارة الخواجة نظام الملك ؛ من غير تعيين لإسم السلطان الذى أصدره ، أو تحديد للوقت الذى صدر فيه المرسومان . ولئن صحا لم يبق موضع للسؤال عن المسوغ التشريعى لتصرفات الوزير وأحكامه أثناء وزارته ، وأصبح من حقه ممارسة مهام منصبه بعد ما حظى به من ألقاب منحها له الخليفة(١) وبعد اعتراف الخليفة بسلطانه « ألب أرسلان » الذى يكون التعيين من صلاحيته .

المرسوم الأول :

ذكرت النقول التى ترجمت للسلطان ألب أرسلان : أنه عهد لابنه ملكشاه بالسلطنة من بعده فى ثلاث مناسبات : الأولى كانت فى سنة ٤٥٨ هـ عندما نزل بظاهر « رايكان » ومعه جماعة من أمراء الدولة فأخذ عليهم العهود والمواثيق لولده وأركبه ومشى بين يديه يحمل الغاشية وخلع على أمرائه وأقطعهم وكان من الأيام المشهودة (٢) . والثانية فى سنة ٤٦٣ هـ حينما توجه بعسكره إلى حرب الروم التى انتهت فى موقعة «ميلاذجرد» فقال للنظام وكبار الجيش : أنا صابر صبر الغزاة المحتسبين ، وسائر مسير المخاطرين فإن سلمت فذاك ظنى فى الله تعالى ، وإن تكن الأخرى فأنا أعهد إليكم أن تسمعوا لولدى ملكشاه وتطيعوه وتقيموه مقامى . وكان هذا من فعل نظام الملك وترتيبه ورأيه (٣) وكانت المرة الثالثة بعد معركة سمرقند وذلك حينما طعنه يوسف الخوارزمى ؛ وأحس بالموت يدنو منه فى سادس ربيع الأول من سنة ٤٦٥ هـ فوصى العسكر بولده ملكشاه الذى جعل الملك فيه ونظام الملك وزيره ، والطاعة لهما وأحلف من ينبغى أن يحلف (٤) .

(١) ابن الأثير : الكامل حوادث سنة ٤٥٦ هـ .

(٢) ابن الأثير : الكامل حوادث سنة ٥٤٨ هـ ، والعينى عقد الجمان حوادث العام نفسه ..

(٣) ابن الجوزى : المنتظم حوادث سنة ٤٦٣ هـ والكامل ومرآة الزمان حوادث العام نفســه ..

(٤) ابن الجوزى : المنتظم حوادث سنة ٤٦٥ هـ ، والكامل حــوادث العام نفسه ، وكذلك الراوندى فى راحة الصدور وابو الفدا فى المختصر .

ولسنا ندرى فى أية مناسبة مما سبق كان السلطان قد أصدر ذلك المرسوم ما دام لا يوجد لدينا ما يشير إلى واحدة منها .

ولئن رجح بعضهم أن تكون المناسبة الثالثة ، فعندنا أن الثانية أرجح لأنه كان خلال فترة تربو على عشر سنوات قد جرب وزيره واطمأن لأن يعهد إليه بوزارة ابنه ، ولأن بعض النصوص التى قيلت على لسانه تشير ولو من طرف خفى إلى أن السلطان أوصى الوزير بابنه خيراً إذا لم يعد من الحرب سالماً ، وقد اعتمد عليه فعلا حيث طلب إليه أن يصحب ولده وزوجته فى الذهاب إلى همذان [1] ولأنه فى المناسبة الأولى لم يختبر وزيره بعد فى حين وصفه بما يدل على خبرة قديمة له ، ولأنه فى الثالثة لم يكن قادراً على إصدار مثل هذا المرسوم وهو يجود بنفسه مشغول بآلامه وأوجاعه .

وهذا هو المرسوم بعد ترجمته :

١ ــ منشور السلطان ألب أرسلان فى تفويض وزارة ولده الأعز السلطان [2] « ملكشاه » إلى الخواجة نظام الملك :

لما اقتضت دواعى همة ملوكيتنا ، وبواعث شفقة أبوتنا ، فى حق ولدنا الأعز الأكرم الخاقان المعظم ناصر الدنيا والدين والسلطان [3] «ملكشاه» أحسن الله له الاتباع ، وأدام له الانتفاع ، الذى هو حاصل لذة الحياة ، ومحصل غاية الأمانى ، وعنوان صحيفة المسرات ، وجمال طلعة السعد ، ومدار العمل وذخيرة الزمن ، أن نضيف فى كل يوم فى تعظيم قدره وتنويه ذكره ، وأن نهيىء له أسباب استقامة مملكته واستدامة دولته، وأن نعده ونهيئه لنعمة الملوكية المفوضة من الله تعالى ، والتى حصلها بواسطة تربيتنا له .

وحيث عرفنا بالقياس ، وعلمنا وجوه التجارب أن استقرار قواعد الحكم فى الدنيا واستحكام دعائم نيل المقاصد ، موكول ومفوض إلى منصب

(١) ابن خلدون : العبر ج ٣/٥ ، ٤ حوادث سنة ٤٦٣ هـ .

(٢) عن المجموعة رقم ٣/ كتابخانه ملى طهران .

(٣) لعلها من وضع الناسخ بعد أن صار سلطانا وأن الوالد كان يهىء ابنه للسلطنة فمنحه لقب سلطان قبل توليه هذا المنصب ..

وزارة أرباب الأقلام ، وكما أن تقرير مصالح العالم وتيسير الأعمال العظام منوط بكمال كفاءة هؤلاء ونور عقليتهم وهداهم ، لأن مصالح المملكة لا تستقر إلا باستمرار جريان أقلامهم . ومهمات الدولة لا تتضح إلا باقتباس أنوار رأيهم الواضح ، واستقامة السيف وقوته يلزمها مساعدة يد القلم ومعاضدته ، وثبوت قوائم الملك مفروض له بثبوت قدم صاحب الرأى السديد وشجاعته . وقد رُقِّم فى صحيفة العلم وتقرر لدى أرباب العقل ، أن مركز قاعدة الملك لا يثبت دون وزير صالح ، يُهتدى بآثار عقله الوافى ، وأن أساس المملكة لا يُؤكَّدُ ولا يستقيم دون مشير كامل ، يُستضاء بأشعة رأيه الصافى ليفتح الملك خزانة أسراره أمامه ، وينشط قلبه بهداية نصائحه ، ويضع مفاتيح أبواب مصالح ملوكيته بيد كفاءته ، فإن إصابة الخلفاء فيما حاولوا مقرونة بكفاءة الوزراء .

ومن هنا علمنا أن طراز العواطف وعنوان صحيفة العوارف فى حق ولدنا الأعز الأسعد — بلغه الله ما يرتجيه وأناله غاية ما يريد — هو أن نزين مقامه باختيار وزير تلوح على محياه كفاءة الولاية ، وتظهر على ناصيته مخايل الرأفة والحفاوة . ومن شاع صيت مقامه المشهود فى الأزمان ، وانتشر ذكر مناحيه المحمودة بين الخاص والعام ، لأن يقيننا من يعتنق هذه المهمة العظيمة ، ويتقلد زمام هذا المقام الخطير ، لابد أن يكون رجلا عظيما قد استنارت برأيه المضىء صحيفة الزمن ، وتعطرت بمساعيه النفاحة عرصة الممالك ، كما أشار إليه الحديث المصطفوى الشريف ، الذى ما قدمه العباد إلا تقدموا ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : « إذا أراد الله بملك خيراً قيض له وزيراً صالحاً ، إن نسى خيراً ذَكَّره ، وإن عمل خيراً صالحاً أعانه » .

ونحن بموجب سياق هذه الكلمات وبحكم اتساق هذه الخدمات ، قد ارتأينا وأنطنا هذا المنصب العظيم إلى حضرة العظيم ، نَيِّرً الدولة أكمل أهل الزمان وأعقل الدوران ، ظهير سرير السلطنة ومشير مصالح المملكة ، ومدير أمور الممالك وناظم عقود المسالك ، ناصر عباد الله ملاذ الفقراء وعون الضعفاء ، نظام الملة والدنيا والدين ، أدام الله تمكينه وجعل التوفيق قرينه ،

واسطة عقد الأحرار وغرة جبهة الأعصار ، والذى هو نسيج وحده فى أنواع الفضائل وإبداع محاسن الشمائل ، فريد العصر ووحيد كفاة العالم ، حاصد بيادر الكفأة وملتقط دهاء العالم من منشور موائد الفوائد ، وهو مع هذه الخلال المختارة والخصال الحميدة ، كان مراعياً للحقوق القديمة والعناية العظيمة فى البيت الملوكى المبارك ، مخلداً شوارد النعم بروابط الشكر .

وقد فتحنا له باب التصرف ، وقلدناه الوزارة لكفاءته وصدق نصيحته ، لأنه المستحق لها لا عن غرض ، والمشفق عليها دون مثيل ، وذلك ليشتغل فى هذا العمل الخطير بقوة قاب وفراغ بال ، ويستقبل هذه الأمانة العظيمة بانشراح صدر واتساع خاطر ، كما هو المعهود والمألوف من ديانته واحتياطه وأمانته وصدقه ، وليرتب مصالح الديوان برأيه المنير وعقله الواسع ، ويحافظ عليه بما هو معروف وموصوف به ، وليقدم امتثال أوامر الخالق ورعاية المخلوق على كل عمل له ، وليقضى حق هذه النعمة التى أنعمنا بها عليه بإظهار الشفقة والحفاوة ، وإفشاء العدل والإنصاف ، وليصدق ظننا فيه بالصراحة والشهامة والرأى الصائب والألمعية الثاقبة عندما يبدى كفاءته فى المهمات الخاصة لولدنا الأعز الأكرم ، وفى رعاية مصالح الرعايا عامة ، من تفويض الأعمال لأهلها وحراسة أموال الدولة ، وإنجاح الآمال وترغيب المصلحين وتهذيب المفسدين ، وسلوك مناهج العدل وهدم مبانى الظلم ، وكسر عادية الأعداء وطلب الخير لكل مسلم ، وأن يحقق فراستنا بكمال كياسته ، وأن يرى من واجبه فى كل أفعاله وأعماله ترفيه حال الرعية ، وصلاح دولة ولدنا ورضانا نحن وامتثال أوامر الله تعالى ، حتى يحصل هو على الحشمة والاحترام وسيادة الدنيا وسعادة الآخرة ، وكل هاتيك من نتائج تلك المقدمات المذكورة .

أما جناب ولدنا الأسعد وقاه الله من الآفات ووفقه للخيرات ، فإنه وإن كان مرتدياً بشعار الحصانة ومقتدياً بنا فى أفعاله الجليلة ، ومؤيداً بالتوفيق الربانى وملحوظاً بالعناية السبحانية ، فإن من اللازم أن ينبه أحياناً إلى التطبع بالأفعال الحميدة ، وتتبع الأقوال السديدة ، والأعمال الخيرية بالإرشادات

اللائقة والعبارات الرائقة ، فإن الدال على الخير كفاعله . كما أن من اللازم أيضاً أن يبعد قلبه وعينه عن التصورات الفاسدة والصور الدنيئة ، لأن قلوب السلاطين كالمرآة ينطبع عليها كل ما تقدمه لها الوزراء إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، وإن ذلك الأثر فى المرآة ليشاهد من قريب ومن بعيد .

وإن صدور الملوك ما هى إلا أحقاق (١) نتعرف بها آراء النواب والوزراء ، أما العقاب والثواب فهو منوط بأمانتهم أو خيانتهم وبإنصاف الخدم المواظبين على أعمال الديوان وبعنايتهم فى إزاحة عوارض العلل وإزالة دواعى الخلل المتعلق بهم ، أما إذا خيف منهم أن يخلوا بعملهم أو أنهم كانوا قد أخلوا فليتدارك بالنصيحة أولا ثم بالفضيحة فى ختام أمرهم ، حتى يبتعدوا عن مظنة الاختلال بالنظام ، أو اختزال الأموال أو فتور فى أحوال الديوان . ثم عليه أن يسعى فى كفاءة أمور المملكة لا بالتعجيل الموهن للعزائم فى مواقع الإصابة ، ولا بالتأخير المذهب للفرصة فى كسب المصلحة .

وبالجملة فإن مقصودنا من ذلك كله ، أن يعمل الوزير الخبير بما فيه صلاح الديوان وراحة الرعايا ، حتى يشمل الصلاح جمهور العباد ، وتعبق نفحات الأمن فتصل إلى مشام الدولة . وإن ذلك الجناب العالى وإن كان مستغنياً عن هذا الإطناب لأن حركاته وسكناته لم تقم إلا على قاعدة السداد وقانون الرشاد ، لكنا أرجعنا أصول العمل وتنويع شرائط هذا الأمر المهم إلى عقله وذكائه وعلمه ، ذاكرين المثل السائر (أرسل حكيما ولا توصه) والله يوفقه لرعاية ما عقدنا ، وينعم عليه بطوله وحوله وقوته ونعمته .

أما ولدنا العزيز الأرشد — أعطاه الله مناه وأسعده وأبقاه — فعليه أن ينظر بعين العناية والاحترام والشفقة إلى من شعاره الحصافة ملاذ الدولة ، فلا يعدل عن جادة التوقير المستدعى لتوفير الحال ، وأن يعرف أنه وديعة حضرتنا الهمايونية ، ونائب ديواننا الأعلى ، وألا يصمم على تنفيذ أية عزيمة وإمضاء أى أمر من عظائم المهمات وسوانح المصالح ، دون استشارة عقله الكامل واستصواب ذكائه وعلمه الشامل ، وليتيمن برأيه الصائب فى

(١) جمع حق : علبة صغيرة للمساحيق .

افتتاح مهمات الدولة واستفتاح أبواب المقاصد ، حيث إن اتباع الاستبداد ندم وحسرة ، وثمرة الاسترشاد نجح وبلوغ المرام . وليعلم أن من واجبه وصية الخدم والحشم والأمراء والكبراء والنواب والحجاب خصوصاً وعموماً بخدمته ورعاية جنابه الشريف وألا يهمل دقيقة واحدة دون تبجيله وتعظيمه لدى مقربيه ، ولا يدع أى مخلوق أن يعترضه فى كل ما يتوجه به لإصلاح الديوان حتى ولو كانت فى نظره خلاف مصلحة الديوان ، تمكنه عند ذلك أن يعمل لمهمات ديوان ذلك الولد العزيز بقلب فارغ ورفاهية خاطر .

وعلى الإجمال ليمكنه أن يقوم بشرائط هذا العمل الخطير بكل نشاط وإخلاص لتكون مصالح أمور ولدنا مرعية ، وحاجات المسلمين مقضية ؛ وآثار الخدمة مرضية . والله عز اسمه ولى التوفيق)[1] .

المرسوم الثانى :

أما المرسوم الثانى فإنه أقوى سبكاً وإن كان أكثر تكلفاً وصناعة ، وقد حاول كاتبه — وربما كان النظام نفسه ، تضمينه بحشد كبير من آى القرآن ومأثور القول كما احتوى على عبارات تميل بنا إلى الاعتقاد بأنه مرسوم استيزاره من قبل السلطان ملكشاه ؛ وإن التعابير الصريحة فى تفويضه الأعمال بشكل لم نعهده أيام «ألب أرسلان» وفى مكايد منافسيه وتآمرهم تدفعنا إلى الظن بأنه قد أصدره فى الفترة بين ٤٧٢—٤٧٦ هـ إذ بقى الوزير مستمراً على وزارته بناء على توصية ألب أرسلان ، ورد إليه « ملكشاه » الأمور كبيرها وصغيرها وخلع عليه ومنحه لقب (أتابك) بمعنى الأمير الوالد ، وأقطعه (طوس) بعد أن قضى على ثورة «قاورت» بك عم السلطان ، وقمع حركة الجيش المتمرد سنة ٤٦٥ هـ [2] ، وحيث أشار إلى منزلته الرفيعة هذه وأنها سبب افتراء زمرة من الحساد له وكيف ظهرت براءته ، وابتلى

---

(١) لقد نشر هذا المرسوم وعلق عليه وقدم له بالفارسية الأستاذ « سلطان على سلطانى » فى مجلة وزارة الخارجية العدد التاسع من الدورة الثانية لسنة ١٣٣٨ شمسية، وقد اعتمد فيه على مجموعة صرح ناسخها بأنه نقل عن كتاب (ترسل بهائى) الذى خط فى سنة ٥٢٨ هـ .

(٢) انظر الهامش الأول فى الصفحة التالية .

أصحاب الإفك والبهتان ، فقد روت المصادر المعتمدة حادث دس (ابن بهمنيار) على النظام واتهامه باختلاس أموال الدولة سنة ٤٧٢ هـ وخبر وشاية — أبي المحاسن بن كمال الملك بأن النظام اقتطع الأعمال وسلب الأموال سنة ٤٧٦ هـ فما أن تيقن السلطان من كذبهما حتى سمل عينيهما (١) .

وإليك المرسوم بعد ترجمته :

مرسوم (فرمان) وزارة الخواجه نظام الملك (٢) .

إلى قوام الدين ملكى الصعود (كذا) . وقواعد نظام الملك أبدى الخلود ، فاتحى معاقد حبل القيادة المتين ، ومنظمى مصالح الممالك المفتوحة بالرأى الرزين ، أعنى قرناء كيوان الرفعة وأبناء الحشمة الغالبن ، مخدومى النجم والأمراء المحظوظين فى فتوح العالم والوزراء ذوى الرأى الكافى والتدبير الصائب ، قاطنى سدة العرش السامى ، وساكنى عتبة فضاء الدنيا ، مع ساير ذوى الشوكة ، وباقى حجاب العرش العالى ، وجمهور الأنام من الخاص والعام ؛ (نصب الله تعالى فى خلود السلطنة ألوية بقائهم وزاد لعوائد الإحسان مراد رجائهم) .

ليعلموا حسب الآية الكريمة (سنة الله التى قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا) فى أساليب ضوابط السياسة العالمية وقوانين مناهج فتح البلدان وتدبيرها . أن الزمرة الشريفة المتوجة بتاج ابتهاج (اصْطَفَيْنَاهُ فى الدُّنْيَا) والمشرّفة بوهاج سراج : (وآتَاهُ اللهُ المُلْكَ والحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ) قد زينت أكتاف آرائك الخلافة والسعادة ، ووسادة السلطنة والقيادة بأقدام احتشامهم . كما عُرف سابقاً : أن خدام السعادة الذين تشرق من ناصية آمالهم وأمانيهم لوامع إشراقات (الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الحُسْنَى) هم المستعدون قدر قابليتهم الفطرية لإفاضة جَلِيَّات أنوار (السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أولئِكَ المُقَرَّبُونَ) ؛ وهم المحصلون بيمن العواطف الخسروانية ، ومكارم الاصطناعات

---

(١) ابن الجوزى : المنتظم ، وابن الأثير : الكامل حوادث سنة ٤٦٥ هـ .

(٢) عن المجموعة / ٧ كتابخانة ملى ملك — مكاتيب ورسائل متفرقة تحت رقم (٤٥) .

السلطانية ، طبقاً لخطاب « أنزلوا الناس منازلهم » على رتبة التصاعد والتعارج إلى أوج المدارج السنية ، وفوق المراتب الجلية (وما مِنَّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُوم) .

يصلح المرء للسعادة والإقـــ بال إن كان فى المربى صلاح
مثل قطر الربيع يصلح فى الأصـ ـداف حتى تزان فيه الملاح (١)

ثم إن طلوع أشعة الصبح الصادق من هذه الدولة العالية القباب ، ولموع شعشعة برق هذه الشمس الظاهرة على العالم ، وإن كانت تنير هذه السعادة على جبين أهل القرب وذوى المنزلة السامية ، غير أن ظهور هذه البارقة الجليلة ووقوع هذه العاطفة الجميلة فى حق عالم نبيل ، كان قد امتحنت زواهر جواهر إخلاصه ، وعرضت نقود احتصاصه على محك الاعتبار مرة بعد أخرى وثانية بعد أولى ، أليق وأولى بأن يكون مستعداً لأنواع فيوض العواطف ، ومستحقاً لأصناف فنون اللطائف ، وإن شيمة حب الدولة وخصلة طلب الحق منه لخير وسيلة له فى الخلاص من مكاره الزمان وشدائد الحدثان :

الثابت القدم المحب لمن هواه إذا رآه
لم يلوعنه وإن هوت من فوق هامته السيوف (٢)

وبناء على ظهور هذه المقدمة ولزوم هذه التوطئة ، فإن أمين الدولة القاهرة ، خواجه قوام الدين نظام الملك الذى كان منتسباً إلى غرة شمس السلطنة الأبدية الغراء المشرقة على العالم ذات الظفر والإقبال وملازماً لركابها ومرتقياً إلى مصاعد رتبة الوزارة العليا بمقتضى قول: «إذا أراد الله بملك خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسى ذكره وإن ذكر أعانه» قد كانت مراسم شفقته على كافة الأنام مقبولة مما سبب له القرب ورفع الدرجات عندنا .

---

(١) الأصل الفارسى لهذين البيتين هو :

آدمى راكه بمن نظـــــر تربيت است كه بغير وزى اقبال سزادا شـــود
قطرة آب كه ازبرچكد فصـــل بهـــار كوصدف برواد رش لؤلؤ شهدار شود

(٢) الأصل الفارسى لهذا البيت :

طالب ثابت قدم انكى بود دار كوى دوست رونكود اند اكر شمشير بار دبر رش

ولأجل هذه المنزلة فقد افْتَرَتْ عليه بمفتريات متنوعة ،وذمَّته لدينا زمرة من الحساد ، وأخيراً ظهرت بموجب حكمة : (إن الحسد داء منصف يفعل فى الحاسد أكثر من فعله بالمحسود) براءته ثم ابتلت أرباب الإفك والبهتان بالوقوع فى كلمة : (من حفر بئراً لأخيه وقع فيه) حتى استقر له هذا المنصب الرفيع الشان القويم البنيان ، مع شرف خلعة (اجْتَبَاهُ وهَدَاهُ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم) .

ثم إنه لما كان مقتنعاً حسب دواعى همته العالية ، وأسباب نسبته السعيدة بقوله : «إن الله يحب معالى الأمور ويبغض سفاسفها» مصغياً إلى مضمون دستور أعاظم الوزراء والأمراء وهو قوله :

إن كنت تطلب رتبةالأشراف　　فعليك بالإحسان والإنصاف

جاعلا العمل بالآيةالكريمة(واخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِين) شعاراً له ودثاراً فقد أرجعنا إليه منصب إشراف الديوان الأعلى الذى هو من أعظم أمهات مهمات مصالح السلطنة العظيم والذى هو رتبة يجب أن يميز فيها انضباط مهام الخلافة النظامية ، وتبين فيها مراسم الرفاهية بين الأنام بنوع لا يتصور فيه مزيد للتصور والتعقل أكثر من ذلك .

فلا جرم إذا ما ادعت المكرمة الخسروانية الكاملة ، وفرط المروءة السلطانية السامية ، بأن أيادى تربية مناهج انتظامه المستمرة ، ومصالح ناموسه ، واسمه ، سوف تسير بنوع تكون هى صحائف أعماله وجرائد آماله بعد مرور الدهور ، كما ستكون دستوراً صادق الإخلاص لأرباب المعالى الخواقين ، وللسلاطين الذين عليهم مدار ملك الملوكية فى عملهم لرعاية الرعايا .

والصدق يمن ومنجاة ومحمدة　　فيه الكرامة والإقبال والشرف

والكذب أجمعه كفر ومحرمة　　والصدق سلم وإيمان ومعترف

والآن اعتناءبشأنه وجزاءلإحسانهفإن الحكم السلطانىالعالمى المطاع ، قد نال عز الإصدار والنفاذ يتمكن العنايات والاصطناعات الخاقانية الرفيعة ،

فعلى الوزير أن ينظم صحيفة أعماله ، بتعيين صناديد الأمراء المشهورين وينصبهم فى ديوان الإمارة الجليل ، وليكونوا من الخبيرين المستحضرين لمهمات هذا العمل السلطانى الكبير .

وعلى كل فرد من المتصدين للأمير والأعمال السلطانية ألا يلوون عن طاعته ومتابعته فى كل ما يراه صلاحاً وصواباً ، إذ لابد أن يكون ما يراه هو عين الفكر الحسن والرأى السديد ، فإن محضره محضر خير ألبتة ، وأن يقدم كل من شاغلى أعمال ديوان الخلافة من الصدور العظام والوزراء ذوى الاحترام ، وسائر متقلدى الأعمال ومن بيدهم مقاليد قوائم العرش من وضيع وشريف وصغير وكبير بالنسبة إليه كل شروط الاستخدام ووظائف التبجيل والاحترام ، وألا يفتروا دقيقة واحدة من الدقائق عن إعزازه وإكرامه .

أما هو فعليه أن يصدق فى نفسه مفهوم كلام أردشير بن بابلك حيث يقول : لا ملك إلا بالرجال ، ولا رجال إلا بالمال ، ولا مال إلا بالعمارة ، ولا عمارة إلا بالعـــدل) (1) ، وأن يغتنم قول (أفضل المعروف نصرة الملهوف) وخلاصة المعنى ، أن يلحظ إلى قوله تعالى : (وإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ) وأن يُرَقِّم صحائف أعماله بتقويم العدل والإنصاف ، ويعنونها بقوله تعالى (فاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بالحَقِّ ولاتَتَّبِعِ الهَوَى). وأن يجعل إمامه ومقتداه فى تصفية آراء مقاصد أمور الملك ، وتزكية آمال الطوائف والرعايا فى المملكة فحوى قولهم: (بالإنصاف تصلح الرعية ، وبالعدل تملك البرية) وأن يتخذ مشكاة شفقته المنيرة ومصباح إنصافه المستنير ، شمع بستان حسن عاقبته المحمودة .

فليس على هذا المنهاج القويم والصراط المستقيم بطريقة يستحسن معها الجواب عند السؤال لدى الخالق والخلائق ، وليزين هذه الجملة برفيع «أشرف توقيع أعلى» وليعتمد عليها .

---

(1) هذه الجملة مترجمة عن الفارسية ، وفى الأصل كانت هناك اشارة لها بكلمة واحدة وهى (بالعمارة) فقط وبعد البحث وجدنا العبارة كلها هكذا .

٢ ـ منشور السلطان ألب أرسلان إلى ولده بمناسبة توليه إمارة «جيلان» :

لقد بذل السلطان « ألب أرسلان » عناية خاصة فى تربية ابنه «ملكشاه» فقد أعده إعداداً ملكياً ودربه تدريباً سلطانياً مثلما أعده أبوه «جفرى بك» من قبل وقد ساعده على ذلك وزيره «النظام» فقد رغب الأمير فى دراسة العلوم ، ومرنه على المثابرة والجلد فى الحروب .

بهذا تعاون الوالد والوزير معاً على تهيئته لعرش آل سلجوق ، ولذلك لم يكتفيا بتدريبه النظرى كما يربى أبناء الملوك حينذاك ، وإنما أنزلاه الميادين ، وأشركاه فى القتال حتى مرن على الحرب وعرف خططها وخدعها ، وأرادا له كذلك أن يتعلم أصول الحكم وتدبير شؤون الرعايا بالممارسة والتجربة وليس عن ظهر قلب فمنحه الوالد حكم «جيلان» وأصدر بذلك منشوراً لا نشك بأنه كان لهذا الغرض وأنه للأمير ملكشاه خاصة ، وإن كان قد وصلنا غفلا من الإسم ، حيث أسبغ عليه من الصفات ومهد له من الدعوات فى المقدمة ما لا يمكن أن يكون لغيره من إخوته الستة ، فهو يدعو له بكمال التفرد والاستقلال ، ومخايل العز والإقبال ، لأنه ثمرة دوحة الدولة ، وغصن بستان السلطنة ، وواسطة عقد الملوكية ، وزهرة روضة الفضيلة الإلهية .

وحينما ينتقل إلى حيثيات منحه حكومة «جيلان» يقول عنه : كما كنا نرى من توشحه بالفنون السلطانية ، واستعداده لارتقاء المعارج الملوكية الخسروانية ، حيث لا استطاعة لغيره الوصول إلى ذروة كماله .... أحببنا أن ننعم على مثل هذا الولد الذى هو مطمح نظر الأمانى مملكة «جيلان» على سبيل الملكية ، وأجرينا له حكم نواب ديوانه ، وتصرفاتهم لأجل تربية غصن العدل والإنصاف ، لكى ترتفع حشمة هذا الولد المستحق لكل تربية ، والمؤهل لكل عطية الخ .

وهذا هو المنشور بعد ترجمته :

٣ ـ منشور السلطان ألب أرسلان إلى أحد أولاده عندما منحه حكومة جيلان[١]

(١) ابو القسم ابو على حيدر : مجمع الانشاء كتابخانة ملى / مخطوطة .

لما كنا نشاهد على تجدد الأيام وتعاقب الأعوام من محاسن أخلاق ولدنا الأعز ، متعنا الله بطول عمره ، ووفور استحقاقه ، وكمال تفرده واستقلاله ، ومخايل عزه وإقباله ، ذلك الولد الذى هو ثمرة دوحة الدولة ، وغصن بستان السلطنة ، وعنوان صحيفة الإقبال ، وواسطة عقد الملوكية ، وزهرة روض الفضيلة الإلهية ، وفارس ميدان المملكة ، وسوار يد القوة والقدرة ، وعضد العدل ونور عين المكرمة .

ولما كنا نعاين من توشحه بالفنون السلطانية ، واستعداده لارتقاء المدارج الملوكية الخسروانية ، حيث لا استطاعة لغيره الوصول إلى ذروة كماله الأعلى ، قدم أباطيل الآمال ، ولم يمكنه أن يقبض على ذيل جلاله الأثيل أضاليل الأمانى . أحببنا أن ننعم مرة ثانية على مثل هذا الولد الذى زينة كسوة المسرات ، ومطمح نظر الأمانى والغاية المقصودة ، فى الدارين ، وسلوة القلب ولذة الشفاه ومسكن الروح ، وأن نتحفه بهبة جديدة ، وأن نضيف إلى مجلس حكم ذلك الولد المالك للقلب ، والذى قصر مجال البحار والمعادن بل ضاقت عن بلوغ ما فى طبعه وخاطره الفياض وقلبه الرحيم ويده المبسوطة السخية وهمته العالية وقدره السامى .

لذلك فقد وهبنا بموجب هذه المقدمة مملكة «جيلان» التى كانت مملوكة لغيرنا وقد ملكناها الآن ، ملكاً شرعياً مطلقاً ، وهى من البلاد الممتازة والمواضع المختارة من إقليم «خوارزم» لذلك الولد على سبيل الملكية ، وأجرينا له حكم نواب ديوانه وتصرفاتهم ، حماهم الله ومكنهم .

ونرجو من فضل الله تعالى ألا ينقطع من حضرتنا ، وأن يرافقه التوفيق مع مساعدة الزمن وترادف النعم ، لكى ترفع حشمة هذا الولد الغالى المستحق لكل تربية ، والآهل لكل عطية ، وأن نوصله إلى منتهى الهمة ونبلغه قصارى مهمته ، التى لا يمكن أن يكون لها حد ، وذلك من فضل الله إنه ولى التوفيق والتيسير .

وإنا بالعناية اللانهائية الإلهية الربانية ، عظم وعم سلطانه ، لأجل تربية غصن العدل والإنصاف وتمشية أعمال الملك بأصل الجبلة ومبدأ الفطرة ، قد

حصل لنا داع قوى ورغبة تامة ، لأن نوصى ولدنا الأسعد عن طريق الشفقة الأبوية بالوصايا الملوكية ، لتأوى الرعايا إلى ظل رحمته ورأفته ، ولينشر جناح جميله وأستار ترفيهه على حال هؤلاء الدعاة له ، وليذيقهم لذة الأمان وحلاوة الإنصاف ، وليلوى عنان إشفاقه ورحمته إلى جهة مصالحهم ، حتى يكون نوابه مسرورين بامتثال وتبليغ أوامره ، كأنهم لا يعرفون سوى طريق الصدق وجادة العدل ، ولا يعدون أقصى ذخيرة حسن الذكر فى باب التعظيم والإكبار إلا قليلا ، ثم لا يعدلون عن القانون المعهود والرسم القديم فى تحصيل أموال الديوان أبدا ، وبذلك فسينال من حضرتنا ومن الزمن حسن الأحدوثة المجددة لحياة الملك . ودعاة الخير المؤكد لقاعدة الدولة ، والثناء الجميل المسبب للسعادة ، والثواب الجزيل المنتج لكمال السعادة والإقبال . وهناك ستعرف أعيان المملكة وأشرافها وأرباب الملك والدهاقين والزراع وأرباب الحرف وساير طبقات الناس من النواحى – أحسن الله حياطتهم – أنه الملك لهذه الناحية ، ويعلم نواب الديوان أو ولدنا الأمجد الأسعد – مد الله فى عمره – هو المتصرف فى تلك البقعة ولا يجهل رعايا ذلك الموضع وناسه – رعاهم الله – أنهم المأمورون بإطاعة ذلك الجناب ومتابعة أوامره ، لتصل حاشيته المختصون بالحكم على الرعايا إلى غايتهم المعهودة إليهم حسب الإمكان فتجبى لهم أموال المعاملات دون أى فتور أو تقصير أو تأخير . ولأجل هذا الاختصاص الذى حصلوه وهذه السعادة التى ساعدتهم وهذه الدولة التى حصلت بأيديهم يجب عليهم أن يسجدوا لله شكراً ، وأن يؤدوا حق إشفاقنا عليهم بالدعوات الصالحة ، وأن يمتثلوا حكمنا ليستحقوا زيادة الرفاهية والراحة ، والله أحكم وهو خير الحاكمين .

٤ – منشور السلطان « ألب أرسلان » فى إقطاع قهستان وتوابعها ونواحيها إلى الأمير عميد الملك أحد أمراء الديوان تقديراً لخدماته :

ولم يغفل نظام الملك الوزير الولاة وأمراء الإقطاع ، وأثرهم فى تحقيق العدل بين الناس ، وهو وإن كان قد رأى أن الطريق الأمثل هو باستيطان زعماء القبائل التركية التى انضمت للدولة ومنحهم الإقطاعات لكسب رضاهم

إلا أنه فى الوقت نفسه وجد من الخير لخزينة الدولة أن تمنح تلك الأراضى الشاسعة لأشخاص يلتزمون بتعميرها ورعاية أهلها ، وجباية الأموال المقررة فيها ، وأن يتعهدوا بدفع ضريبة سنوية معينة ، وأن يعدوا جيشاً مستعداً للحرب فى حالة النفير العام ، وأن يقوموا بالإنفاق عليه لحفظ الأمن والنظام .

ولخوفه من ظلم الحكام للناس عند الجباية ، فقد أوجب على السلطان أن يقيم عيوناً ترصد أعمالهم وتنقل إليه كل يوم تصرفاتهم ، وألا يمنع مجىء أحد من المواطنين لرفع مظلمة ، وإذا ثبتت مخالفة الأمير انتزع منه إقطاعه وأخذ فى عقابه ليكون مثلا لغيره ، ولضمان وتحقيق العدل وتمكين سيادة القانون فإنه يجب نقل أصحاب الإقطاع كل سنتين أو ثلاث سنوات ، حتى يصلحوا البلاد ويسيروا فى الرعية سيرة حسنة .

ومن طريف ما كان يراه « النظام » فى نظم الإدارة والحكم ضرورة البحث عن الأكفاء فى الدولة وتكليفهم بالأعمال الحكومية ، فإذا توافرت شروط الرياسة فى رجل واعتذر عن قبولها ، وجب إجباره على القيام بها ، فإن الوظيفة — بنظره — ضريبة على الأكفاء ، ومن حق الدولة أن تفرض على الرجل الكفء كل ما تريده منه حسب اختصاصه وقدرته ، وأن تقدر الموظف القدير على حسن أعماله .

ومن أمثلة ذلك مرسوم السلطان ألب أرسلان فى إقطاع حكومة قهستان إلى الأمير «عميد الملك» تقديراً لحسن خدماته . وها هو بعد ترجمته .

إن من أعانته السعادة الأبدية على تمهيد قواعد المقاصد ، فقد وفقته ووافقته التأييدات السماوية فى تأكيد مبانى العالم ، لأن صنع الله مثال طاعته ، وطاعته موشحة بتوقيع قوله : (وأُولِى الأمْرِ مِنْكُمْ) ولقد شرح الله عنايته الإلهية وتعظيم قدره وتنويه ذكره بقوله : (ورَفعْنَا لكَ ذِكْرَكَ) ثم جعل القدرة والنصر فى دفع الأعداء ونفع الأحباب مقرونة بالرأى والروية ، فعليه أن

يرى الواجب عليه هو العمل بقوله تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يره ، ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَراً يرَهْ) . فى كل تعاريف الأحوال وتضاعيف الأعمال فإن من عقد الإحرام فى خدمته ومد إليه يمين طاعته ، وارتقى إلى التمسك بحبل دولته وعمل بشرايط الإخلاص والطاعة وقام بوظائف الخدمة ، فإن دواعى الهمة الملكية ومساعى الكرم الخسروانية لابد أن توفر عليه الإنعام والإكرام ، مقربةله مرحبة به وذلك بمقتضى قوله : (مَن جَاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمْثَالها) ، لتظهر على جبهة أحواله ثمرة الإخلاص وسعادة محبة الاختصاص ، كما أن من خرج عن ربقة الطاعة ومقتضى الأمر ثم ساقه الزمان إلى خذلان العصيان فقابل سوابق الحقوق بكفران العقوق حتى غمر قلبه وخاطره سوء الطالع والشقاء ، فإن العزم السلطانى الثاقب المخصوص بالمهابة ستحركه السياسة والحمية نحو الواجب (ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ).

فهاتان القاعدتان إن استمرتا ، وهذان القانونان إن استقرا فسيلقى كل منهما جزاءه ، وسيحصد كل ثمرة زرع عمله وستمضى فتوى كلام الله تعالى : (إن أحْسَنْتُمْ أحْسَنْتُمْ لأنْفُسِكُمْ وإنْ أسَأْتُمْ فَلَهَا) وسيميز الصديق الموافق من العدو المنافق .

وعلى هذا فلابد أن تعلم كسوة الحاكم الراعى بطراز المنى وأن تحصل مقاصد الأمانى على أحسن الوجوه كما سيظهر اتفاق الرعايا من قاص ودان ومطيع وعاصى على أمثال الأوامر وستزداد طاعة العباد ساعة بعد ساعة بحكم مساق هذه المقالة ، وبمقتضى هذه الحالة ، لأن الله تعالى — عمت نعمته وتمت كلمته — قدجعل سلطنة الأرض لنا (فإن الأرْضَ لله يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءَ من عباده) ثم فتح خزائن رحمته أمام وجوهنا ، ونشر دقائق نعمته على رؤوسنا ، حتى جبروت مملكتنا إلى درجة « لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » . ثم تكرم علينا بالقدرة على مراعاة ومداراة خدامنا ، والقوة على مكافأة من يسىء الظن بنا ويعصى أمرنا ، والحمد لله على ذلك .

فإن من واجب الحصافة والكياسة أن نجازى من خرج عن الطاعة بلائق

جزائه ، وأن نكافىء من أظهر الخدمة بالسوابق المرضية حسب استحقاقه فتوفر عليه بمقتضى حقوقه ليزيد فى شكره ، والشاكر يستحق المزيد .

وبناء على هذه المقدمة فإن جناب ذى الإمارة والمناعة ، صاحب الشوكة والجلال والرفعة ، العظيم المقام الأمير «عميد الملك» أدام الله تأييده ، وإن كان من الأمراء الشهيرين والقواد المعروفين فى العالم ، والمقدمين الممتازين فى مضمار سبق أعاظم الرجال ، والمبرزين فى صف كماة الدهر وشجعانه ، فإنه مع هذه الصفات الجليلة من شجاعة ونبل ومبارزة ، ثابت القدم فى خدمتنا وطاعتنا ، وله حق الخدمة حيث تواصلت سوابق طاعته بلواحق خدمته ، كما كانت لأجداده عندنا المنزلة المرموقة ، والمحل المغتبط عليه ، والدرجة العالية ، والمنصب الرفيع ، وإنه فى هذه الخدمة لنا طوال تمكنه من مسند الإمارة بسعادة عاطفتنا ، ويمن تربيتنا على تعاقب الأيام ، وترادف الأعوام ، قد كان قائماً بجميع أنواع الخدمات المرضية والطاعات الممتثلة ، التى كنا نعهدها من عادته المحمودة يوم كان يشفع الذرائع بالشوافع فى استعطاف رأينا . لذلك فقد كان سعيداً عندما حاز مكانة من التصور فى خاطرنا المبارك حتى ذكرناه . وقد قررت عزيمتنا أن نراعى بوفور الاعتناء حقوقه الأكيدة ليكون محموداً من بين أقرانه مغتبطاً لدى أكفائه .

والآن نظراً لخدمات ذلك الجناب الآمر الشجاع ، فقد سلمناه إيالة «قهستان» وتوابعها ونواحيها ، على أن يعرض منافع هذه البقعة وأموالها ومحصولاتها وخراجها على الديوان الأعلى ، أعلى الله شأنه . وقد فوضنا ذلك إليه على سبيل الإقطاع ، وقد أرجعنا الحل والعقد وسلمنا مفاتيح أمر ونهى تلك المواضع إلى خصاله الحميدة وخلاله المرضية . ونظراً إلى العاطفة الملوكية والحفاوة السلطانية ، فإنا ننصحه نصيحة المشفق عليه ليكون فى جميع الأوقات والحالات ظاهرة وباطنة متحلياً متمسكاً بالتقوى ، التى هى العروة الوثقى : (واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير) ، ليكون دائماً متذكراً وحده ذلك اليوم (الذى يَفِرُّ المَرْءُ من أخيهِ وأمِّهِ وأبيه) — وذلك عندما يرى بيمن خدماتنا ما يحصل لديه من الخدم والحشم والقوة والقدرة ،

وليكن ساقياً مروياً سيقان غصون دولته بدوام شكر نعمة الله تعالى وإقامة شروط خدمتنا .

وأن يشمل الرعايا ومن تحت يده من أهالى تلك المواقع ، الذين هم من عباد الله ومن الدعاة لدولتنا والمقيمين لديوانه ، بالملاحظة وتيسير الأوامر عليهم وبالعدل الذى فيه رضا البارى تعالى ، لأن العناية بحق هؤلاء الفقراء ورعاية جانبهم المحبوب لدى العقل وبالوجدان والفطرة ، كما أن من قصر فى أدآء وظيفته المطلوبة بالنسبة إلى إيالته فهو مسئول مؤاخذ بمقتضى وارد الحديث «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» فالواجب عليه أن يتمسك بعروة العدل الوثقى فى استبقاء دولته وإدامة نعم الله عليه واستقامة أحواله ولا يجعل نفسه هدفاً لحرارة قلوب المساكين والآهات فى السحر من دعاء المظلومين فقد ورد : «اتقوا دعوة المظلوم فإنها تحرق الحجاب» .

وليوص النواب أن يعفوا الرعايا من الرسوم المجهدة الخارجة عن رسوم الدولة المقررة ، وألا يكلفوهم فوق طاقتهم ودرجة تحملهم إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها،وأن يحصلوا أموال الديوان بكل رفق وهدوء ، وأن ينهضوا بالرعايا قبل أن يسقطوا فإن التعجيل يوجب التقتير ولا يثمر التوفير .

وليحسب هذه الأوامر والإرشادات والإشارات من مفاخر دهره ، وينظرهابعين الطاعة والامتثال ليحظى بشرف اعتمادنا وامتثال أوامرنا، ولتزداد رغبتنا فى إكرامه وإعزازه وراحته ، والله يوفقه لتقبل ما أرضيناه عليه ، وقبول ما هديناه إليه ، والله الموفق الميسر .

هذا وعلى الرؤساء والأعيان والرعايا من سكان تلك المواقع ، أن يعلموا أنه هو الدال علينا والمنقطع إلينا ، والمرجع والمآل الشريف من قبلنا ، فلا يتجاوزوا حدود الانقياد لأوامره وطاعته ، فإن طاعته مقرونة بطاعتنا ورضانا ، وليحترموه ويوقروه لتظهر لهم مكارم أخلاقه وحسن شفقته ، وليستحقوا مزيد الرأفة ويستوجبوا دوام العطف ، إن شاء الله وحده العزيز .

٥ ـــ منشور السلطان ألب أرسلان إلى قاضى الإسلام :

نظر الإسلام إلى القضاء نظرة ملؤها الإجلال والتقديس ، وإلى القضاة بعين الإكبار والتقدير لما يمثل هؤلاء ، وذلك من تحقيق للعدل وحماية لحقوق الناس . وكان من شدة تخوف أعلام المسلمين الحكم الخاطىء يتجنبون القضاء لما فيه أحياناً من مجانبة للحق ولو كان عن حسن نية ، لا عن هوى أو عمد . ورأينا أمثلة ذلك كثيرة فى سير الفقهاء ولو أدى امتناعهم عنه إلى الضرب أو السجن أو النفى . فإذا ما وجد فقيه فى نفسه الكفاءة لهذه المهمة الخطيرة ووافق عليها الرئيس الأعلى ، صدر مرسوم بتوليه منصب القضاء حافل بحيثيات التعين ، وأسباب الاختيار ، ملىء بالنصائح والعظات . كل ذلك للتخلص من مسئولية الظلم ، ولإلقاء تبعة الحكم على عاتق القاضى .

ومما وصل إلينا بهذا الشأن مرسوم صدر فى عهد السلطان «ألب أرسلان» لتعين أقضى القضاة [1] وقد فوض إليه وكالة المساجد والأوقاف الملحقة بها ، واختيار عمال مجلسه . وانتخاب وكلائه ، وفيه يقول خلال مقدمة مسهبة فى بيان أهمية القضاء فى الدولة :

... لأن قوام أعمال الشريعة ودوام نظام المملكة توأمان . واطراد أحوال الأمة مع اتساق أعمال الحكومة متلازمان ، ولأن ضبط المسائل الشرعية لأجل صيانة الدماء والأموال وإثبات حقوق الخواص والعوام .

ثم يقول بعد تفصيل طويل ناصحاً القاضى الجديد : بالتقوى وخشية الله التى هى أوجب على العلماء ممن سواهم . وموصياً له بالتجرد عن الأغراض النفسانية ، والأعراض الإنسانية ، مفترضاً فى حكمه الأمانة والصدق وأن يسترشد برأى ذوى الرأى ولا يستبد ، وأن يتأنى فى تنفيذ الحكم ولا يتعجل ، متجنباً كل ترجيح مشوب بغرض أو تفضيل منسوب إلى رشوة ، وألا يتجاوز حد المساواة فى الحكم بين الشريف والوضيع والغنى والفقير .

ومن أجل رعاية مصالح الناس التى فى يد القضاة فقد اشترط فيهم العقل والعلم والذكاء ، والزهد والورع والأناة ، والنزاهة والعفة والوقار ، وفى سبيل ألا تحدث القاضى نفسه بما يمس نزاهته فقد طلب أن يمنح من

---

(١) وهو لقب أقل رتبة من قاضى القضاة .

الأجر ما يكفيه ، وحتى لا تضيع ثقة الناس فيه فقد طلب تدعيم سلطته واستقلاله فى أحكامه ودائرته ، فإذا ما أخل وأصدر أحكاماً منافية للعدل نتيجة لميل أو جهل وجب عقابه وعزله .

إن هذا المنشور القضائى ليذكرنا بالعهد الذى كتبه «الصاحب بن عباد» إلى قاضى القضاة «عبد الجبار بن أحمد» حين ولاه قضاء جرجان وطبرستان ، والذى نعرفه أن النظام قد اتخذ من «ابن عباد» المثل الأعلى الذى يقتدى به حتى لقب بالصاحب أيضاً .

وإليك نص هذا المنشور بعد ترجمته :

منشور السلطان ألب أرسلان إلى قاضى الإسلام :

إن أجمل خصلة مرضية لأرباب الدولة ، وأحسن عادة محمودة لأولى الأمر ، من السنن السديدة التى تعطف عنان المصالح إلى صوب الصواب ، وتهتز لها أعطاف الممالك تقوى بحسن مظاهرها الأعضاء الظاهرة ، وتثبت بيمن مؤازرتها أقدام الدولة ، لهى تربية الدين الحنيف وتثبيت دعائم مهماته وتمشية أموره، لأن قوام أعماب الشريعة ودوام نظام المملكة توأمان ، واطراد أعمال الأمة مع اتساق أحوال الحكومة متلازمان ، كما أن حراسة الخالق هى المظهرة لرونق الإسلام . أما إهمال مصالح الأمة فهو بلا شك مخل بنظام المملكة ، والإخلال بأركان الشريعة مستأصل لقواعد الدولة وإلى هذا أشار صاحب الرسالة ببيانه الشافى حيث يقول :

«الملك أس والدين حارس ، فما لا أس له فهدوم ، وما لا حارس له فضايع» ومن عادات الملوك الحميدة أنها لا ترى سنة من السنن هى أقدم وأولى من الاكتفاء بالأمور الدينية وضبط المصالح الشرعية . تلك السنة التى توجب دوام الإقبال وفراغ البال فى الدنيا ، وتثمر النجاة ونيل الدرجات فى الآخرة ، وأنها لا ترى مهمة من المهمات الدينية تستحق صرف العناية والاهتمام أحق من ترتيب أعمال القضاء وإحكام قواعد الأحكام ، لما فى ذلك من صيانة جملة من الأمور والأحوال العامة كحفظ الفروج والدماء

والأموال . ولأن تحقيق وجوه الحلال والحرام ، وإثبات حقوق الخواص والعوام متعلق بمقتضى رأى متولى ذلك القضاء الذى هو نائب المصطفى ، كما أن مدار مصالح المسلمين كافة من جواز المعاملات والمناكحات وتقرير المخاصمات والمصالحات وغيرها ، منوطة بنفاذ حكم الحكام الذين هم حراس الدين وأمناؤه ، فإذا تطرق الخلل ، والعياذ بالله ، إلى أعمال القضاء فقد ظهر الوهم فى قواعد الأمور الإسلامية ، واشتعل نيران الخصومات وتبددت عقود المصالح ، وأصبحت أموال المسلمين عرضة للتلف والضياع ، وعقارهم وضياعهم معرضاً للسلب والغصب ، وتعطل الحلال والحرام ، وتسرب الفساد إلى مصالح الدنيا والآخرة . وحيث إننا بحمد الله قد شملتنا معرفة هذه الأمور الدقيقة ، فقد فوضت إلينا التأييدات الربانية تحفة رعاية هذا الخلق ، وأنعمت علينا بهذه الحظوة ، وقرت عين المملكة بإقرار دولتنا ، وجعلت قلوب الخلائق مشمولة بعواطفنا ، لذلك جعلنا عين رقابتنا على مصالح الدين المحمدى ، وطرزنا لباس العدل بتوشية هذا المرسوم العظيم ، ولم نرض قط فى أى حال من الأحوال بإهمال مجلس القضاء أبداً .

وقد كنا فوضنا هذا المحل الشريف المنيف ، فى أوائل عقد هذه الدولة وفى تباشير عهد هذه السلطنة فى جميع الممالك إلى الأب الشريف الأعقل الأفضل الأعلم دام شريفاً ، والذى كان رأس سجل الأئمة والأمم ، ونقيب صدور مشايخ العالم ، من امتازت ذاته الشريفة فى أصناف المآثر على أماثل الدنيا وأعيانها ، وتفردت فى قبول المناقب عن سائر الأقران ، فكان لائقاً لهذه العاطفة الملوكية ومحلا لهذه المرحمة الخسروانية . ولقد قضى عنفوان شبابه الذى هو خلاصة العمر فى الخدمة والدعاء لحضرتنا ، كما ازداد رونق هذا العمل الخطير وظهرت طراوته من البداية إلى النهاية بتلك الذات العديمة النظير ، وتمشت مصالح المسلمين مكفية منقاة بإفاضات أحكامه وإفادات إصلاحاته فى بسط الولايات وتعميرها .

والآن حيث قضى منه عهد الشباب فى الدعاء لبيتنا العامر ، فقد كتبت

له يد الدهر في زمن كهولته صحيفة قراره واستقراره ، متوجها من دار الاجتماع إلى طريق الوداع وسلمه تعاقب الأحوال ، وتجدد الأطوار صحيفة مشتبه بيده ، حتى أثرت أعراض الشيخوخة فى حركاته وسكناته تأثيراً عظيما ، واقتصرت همته على الخلوة والانزواء ورفض الأغراض والأهواء ، ونفرت طبيعته من كل عمل يشغله عن ذكر الحق ، مخاطباً هذا الخلق بقوله : (ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُون) منشداً :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ　　　وكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

فى مثل هذا الوقت أنهى أمره إلى حضرتنا بواسطة أركان الدولة ثبتها الله ومكنهم ، ورفع إلينا استرحامه مستعفياً من اعتناق هذا العمل الخطير . وقد عين بعده لذلك العمل زبدة أولاده وقدوة أحفاده والذى هو زهرة روضة فضله ، وثمرة دوحة أصله ، أعنى به جناب أقضى القضاة الفضلاء «ناصر الدين» أدام الله تمكينه وزاده فى فهم الأحكام ، بقية فرع أصل العلم ، وثمرة حقل الشرع ، وجوهرة معدن الفضل ، من كان ينوب عن أبيه فى تكفل هذا العمل العظيم ، وإجراء القضاء المرسوم بدلا عنه ، صارفاً كل عنايته فى هذا الأمر .

وقد طلب إلى حضرتنا ورفع رجاءه إلى أعتابنا متوسلا إلينا فى تنفيذ أمره ، بحق خدمته ودعائه وباستحقاقه وكمال أهليته ، جاعلا ذلك وسيلة لإجابة ملتمسه .

وحيث كنا نحن قد اختبرنا ميزان أفعاله فى المملكة ، وخبرنا سيره وسيرته فى تلك الأيام المتطاولة ، وعرفنا على الحقيقة مقدار تحرجه فى المصالح الدينية ، وتوغله فى العلوم الشرعية ، وأيقنا أنه المستقر فى قرار العفة والمتحلى فى دهره بوقار الشيوخ وسكينتهم ، والمولع الحريص فى تعويد جسمه وقلبه على التعبد ، موزعاً أيام عمره على أنواع التورع ، مقصراً جوامع همته على تقصير يد المتعرض على أحكامه ، لتكون آيات الحق الظاهرة منصورة بآيات الشرع المنيف .

فبمقتضى رأينا الأنور فى اتضاح استحقاقه ، والتماس أبيه الشريف دامت بركاته ، وبعد الاستمداد من الفضل الربانى ، لتكون خواتم الأعمال موصولة بالخير مع فواتحها ، والآراء المشرفة فى قضاء العزائم بتفويض الأعمال إليه مقرونة بالإصابة ، وهو الهادى إلى طريق الرشاد ، فقد أرجعنا قضاء جملة الممالك . زادها الله بسطة – إلى المشار إليه بعد أن دلت على كمال استحقاقه لهذا المنصب دلائل واضحة ، حيث لم يرتب فى ذلك أى قادح أو مفند ، كما فوضنا إليه أمر المساجد والأوقاف التى كانت توليتها بيد القضاة الأقدمين لاسيما مسجد الجامع الجديد وأوقافه ، وكذلك أسندنا إتمام مهمات المصالح والاهتمام بهذا العمل الكبير إلى وفور أمانته وديانته ، التى تفتح بميامنها أبواب المقاصد . وهو وإن كانت خدمته مع العلم الشامل الشافى ، والعقل الكامل الكافى ، مستغنية عن تعديد الشروط وتحديد مراسم هذا العمل ، لابتناء كل أفعاله وأقواله على قواعد الرشاد والسداد . ولكن ليتضح بيان تلك الأمور والأبواب لدى نوابه ، وليجعلها هو فى مراسيمه التى يكتبها لهم أمامه ، ولتكون دقائقها ومحتوياتها كمقرر خفى لم يزل يذكره ولا ينساه .

وهنا نورد له بعض نقط هى سناد العلماء والعقلاء ، وبها تم عموم الفوائد والعوائد ، لكى يتزين بالتقوى التى هى وسيلة النجاة فى العقبى ، وسبيل السعادة العظمى فى الدنيا ، ولذة أهل المنى فى سر فعله ونيته وعلانيتهما (يا أيُّهَا الَّذِينَ آمنوا اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِهِ) .

فإن الدنيا لتغرى الإنسان بزخارفها حتى تغطى على الآخرة (وما عِنْدَ الله خَيْرٌ وأبْقَى) وإن خشية الله الواجبة على كل أحد هى على العلماء الحائزين لمواهب المعرفة والمرتدين خلع الكرامة أوجب : (إنَّمَا يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) .

وإن من أخر قدمه عن طريق ارتكاب المعاصى خشية من الله ، وجذب عنان شهواته من يد الطبيعة ، فسوف يقف يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه فى صف رجال العمل ، وسيصبح فى زمرة السابقين السابقين الأولين ، ويصل

إلى الدرجات الكريمة فى جنات النعيم (وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى) .

فليجرد نفسه عند استماع الدعاوى وفصل الخصومات وإجراء الحكم عن الأغراض النفسانية والأعراض الإنسانية وليتبع فى ذلك حكم الشريعة ، رافضاً مطاوعة الهوى وميل الطبيعة مفترضاً فى حكمه الصدق والأمانة ، مطبقاً مظنون الباطن على الصورة الظاهرة فى أفعاله وأقواله ، معتقداً أن مكنون الضمائر لا يعامل عليه إلا (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِر) وإن جزاء عمل الخير والشر سوف يعطى للمحسن والمسىء من خزانة الفضل والعدل الآلهى يومذاك (فَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ،وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ) . وعليه أن يستنتج مشورة الطبع العقيم بلوامح الإرشاد ، ويهدى الخاطر السقيم بالمداراة والكياسة ويكشف صحة المعرفة بالمكالمة ، ويوضح خفى العلوم بالإقداح :

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة فريش الخوافى قوة للقوادم

ولينظر إلى قول الله تعالى فى حق أكمل الخلائق وأفضل الموجودات فى رزانة العقل ومتانة الرأى ، كيف لم يرض له الاستبداد بالرأى بل أمره بالاستمداد من آراء أصحابه حين أمره بقوله (وشَاوِرْهُمْ فى الأمْر فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ على الله) .

وأن يفتح باب مجلسه لأرباب الدعاوى وأصحاب الدواعى ، وليعمل بموجب قول النبى صلى الله عليه وسلم عند استماع كلام الخصمين حيث يقول : «إذا اختصم إليك اثنان فاحكم بينهما فى الحظ واللفظ» ، وبالجملة فإن خاطرنا الشريف لم يلتفت إلا إلى أن يكون الجانبان لديه على السواء ، متجنباً كل ترجيح مشوب بغرض ، أو تفضيل منسوب إلى رشوة ، وألا يتجاوز حد المساواة فى الحكم بين الشريف والوضيع والغنى والفقير وقد قال تعالى : (إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيراً فالله أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الهَوَى أنْ تَعْدِلُوا ، وإنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضُوا فإنَّ اللهَ كَان بمَاتَعْمَلُونَ خَبِيرًا) وذلك ليسعى ذوو الحاجات بكل قوة قلب واتساع أمل فى استنساخ مقاصدها

واستفتاح أبواب طلباتها وحاجاتها ، حتى تحظى بثبوت حقها عن طريق الشرع الحنيف .

وأن يحترز من تنفيذ الحكم بالعجلة التى تخرج الباطل بصورة الحق ، وتبعد الرأى الصحيح عن موارد الإصابة وتجانب الطبع النفاذ عن مواقع التحقيق ، ولا أن يكون التوقف والتثبت بعد نضوج البينة ووضوحها ، وتقديم شروطها إلى حد تستولى بسببه الشبهات ، ويكون هذا التردد سبباً فى سوء الظن بالحقيقة والصواب ، فإنه غير محمود لأن أكثر الأفعال إذا تجاوزت حد الكمال مالت إلى جهة العيب والنقصان و « خير الأمور أوسطها » .

وأن يحتفظ بالأمانة ويصون الودائع التى تودع لديه من حجج ووصايا وأوراق مصالحات وصحائف قرارات وأمثالها ، وأن يتجنبها من كل تصرف غير مشروع حتى يرجعها إلى أصحابها عند طلبهم إياها (إنَّ الله يَأمُرُكُم أنْ تُؤدُّوا الأمَانَاتِ إلى أهْلِهَا) .

وأن يختار لمجلس القضاء عمالا لهم سابقة فضل يستحقون بها تفويض تلك الأشغال الدينية إليهم ، وذلك بعد اختبار قابليتهم لحمل تلك الأمانة العظيمة . وليكن تحقيق حالهم مقدماً على تقليدهم ذلك العمل لأن معرفة أهليتهم وحسن سجيتهم منوطة بالتجربة . ومن ينب عن القاضى العدل يجب أن يكون إلى المعرفة والعلم أميل ، وفى حكومة العدل أعدل ، حاوياً وعياً تاماً ، وفضلا وكمالا وديناً صحيحاً ، ومعرفة بدقائق العلوم التى تؤهله ليكفل هذه العمدة وتقبل هذه العهدة .

أما كاتب العرائض والقبالات فيجب أن يكون مكسواً بالديانة ، متدرعاً بشعار الورع ، عارفاً بشروط التحرير ، واقفاً على رسوم المقالات الشرعية لدى المحكمة ماهراً بأساليب الكتابة وإصدار السجلات (وليَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بالعَدْلِ) .

ولينتخب وكلاءه ممن لهم خبرة بالعلوم الدينية ليطلعوا على أسرار

الدعاوى الشرعية ويضطلعوا بتقارير حال الحكومة وتصوير صور الوقائع ، وبهذا الترتيب سوف تزداد هيبة مجلس القضاء ، ويحصل الثواب والثناء لمن يطلب سعادتى دولتنا وعصرنا .

وليعلم أن هذه الأمور التى ذكرناها وعددناها لهى دعائم العمل ، وبها ينشر صيته ويخلد ذكر اسمه بالحسنى .

إذا ما شاع ذِكْرُكَ فى البَرَايَا فانَّ جميلَ فِعْلِكَ فى خُلُودِ

وإن ساكنى هذه الدنيا إذا ما سلكوا طريق الشرع ، كانت غايتهم الذكر الحسن بل حتى الأنبياء المختارين من قبل الله تعالى ، والعالمين بأنهم على حق مع تلك الهبات الربانية ، فإنهم لا يزالون يبتهلون إلى الله تعالى فى الخلوات ، بذيوع اسمهم وصيتهم الحسن بين الناس ، ويجعلون ذلك قسما لنعيمهم فى الجنان .

(واجْعَلْ لى لِسَانَ صِدْقٍ فِى الآخرين ، واجْعَلْنِى مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيم) .

وليعلم أن هذا العهد الذى عهدناه منا إلى ذمة ديانته وأمانته سيكون (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً والأمْرُ يَوْمَئِذٍ لله) جواباً لنا عند الله . هذا وإننا كما ننتظر من حسن سجيته ، ويمن رويته ، وصدق نيته ، وكمال أهليته ، تقبل أوامر هذا المرسوم ، وقبول وصايا هذا المنشور ، فإننا ننتظر منه أن يسعى بقدر الميسور فى ألا تفوته دقيقة من دقائقه ، وألا يدخر وسعاً فى تنفيذها وإنجازها ، وأن يعمل بما يحصل له به حسن الذكر فى العاجل والنجاة فى الآجل (إنَّ هذِهِ تَذْكِرَةٌ ، فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إلى رَبِّهِ سَبِيلاَ) ، وبالله العصمة والتوفيق .

هذا ما عهدنا إليك ، ووثيقتنا لديك ، وإقامتنا الحجج بين يديك ، فاقتف هداها ، واجتهد أن تبلغ مداها ، ولا تتبع النفس وهواها ، لتتنسم صواب السيادة الكبرى ، وتستنشق نفحات السعادة العظمى ، وتحوز ما هو بك أولى ، وتفوز بالآخرة والأولى ، والله يهدى من يشاء إلى صراط

المستقيم ، ويوفق عباده على اكتساب آلائه العظيم ، وعلى كافة الأعيان وأركان الدولة والمشاهير من تلك المملكة والعمال والرؤساء فى كل النواحى ، وسائر طبقات الرعايا ، حصرهم الله بكمال عواطفه ، وأفاض عليهم سجال عوارفه ، أن يعرفوه أقضى القضاة مطلقاً فى جميع الولايات المومأ إليها أدام الله تأييده وزاد تسديده ، وأن يكونوا محتشدين على احترامه ، مسارعين إلى طاعته ، لاسيما الأمراء والكبراء من الخدم والخواص والمقربين ، فإن اجتهادهم فى إشادة هذا النظام الدينى من موجبات نظام الدنيا ، لتكون يده ويد نوابه مبسوطة فى تنفيذ الأحكام الشرعية ، وإذا ما توسلوا فى طلب رضاه توصلوا إلى جميل شكره .

وعلى القضاة وحكام أطراف المملكة على تفاوت درجاتهم أن يعرفوا أنفسهم أنهم نوابه ومختاروه ، وأنه ينفذ أمره وكلمته فى نصبهم وعزلهم ، فليطلبوا قضاء حوائجهم بتحصيل رضاه ، وليس لأحد منهم أن يحكم دون إجازته . هذا هو أمر الباب العالى ، نصره الله تعالى ، فلا يستطيع أحد أن يعصيه حتى يقف فى امتثال هذا المرسوم على قدم المثول ، لتدوم أسباب الراحة ، وتفتح لهم أبواب العطاء والمرحمة ، إن شاء الله العزيز وحده .

تم بالخير وكتب فى شهر محرم سنة ٥٧ (١) والحمد لله أولا وآخراً .

٦ — كتاب السلطان جلال الدين ملكشاه إلى حسن الصباح والجواب عليه :

وسادس هذه الوثائق ، وربما كانت أهمها فى نظر المؤرخين ، رسالة السلطان ملك شاه إلى الصباح وجوابه عليها ، لما تلقيانه من أضواء جديدة على سير ثلاثة من أعاظم رجال هذا القرن هم : السلطان ملكشاه ، والوزير نظام الملك ، والزعيم الباطنى حسن الصباح ، داعية نزار بن المستنصر الفاطمى ، وصاحب قلعة ألموت الشهيرة .

ومهما قيل عن أسباب الخلاف بين السلطان والوزير من جهة ، وبينهما

---

(١) هكذا ولعل القصد منها سنة ٥٧ بعد الأربعمائة للهجرة ، أى بعد تولى السلطان الب ارسلان الحكم بسنتين .

وبين الحسن الصباح من جهة أخرى ، فإنها لا تتعدى حرباً فى الرأى أخذت تشتد وتقوى كلما ازدادت بواعثها على مرور الأيام ، فابن الصباح كان ميالا للتشيع ، سواء أكان منذ نشأته الأولى أم بعد تلقيه الدروس على يد «ابن عطاش» بينما كان «النظام» سنياً شافعياً منذ طفولته المبكرة .. ثم تطور الخلاف المذهبي إلى المنصب ليتخذه كل منهما وسيلة لنشر عقيدته . وإذا تذكرنا ما للعقيدتين من نظرة خاصة للخلافة والخلفاء لظهر لنا وجه الخلاف أكثر وضوحاً ، ولتبدت لنا أسباب النزاع أبعد غوراً وأشد خطراً .

والجدير بالتنويه فى هاتين الرسالتين وبخاصة ثانيتهما ، أنهما كشفتا عن صحة تلك السفارة التى جهلها كثير من المؤرخين وأثبت لنا فيها «ابن الصباح» اسم السفير وهو الصدر الأعظم «ضياء الدين خاقان» (١) وأبان لنا عن جانب من عقيدته لم يزل خفياً حتى اليوم ، وهو أنه كان شافعياً على مذهب أبيه (٢) ثم مال نحو التشيع بعد دراسة الحديث وكتب الشافعى فى فضل أولاد النبى . ثم يشير إلى عمله فى الديوان واشتغاله بخدمة السلطان حتى أنسته فكرته الأولى ، وسعاية «نظام الملك» به حتى أخرجه قهراً ... ومن هنا استأنف ما قطعته عنه أعمال الدنيا فانتقل من الرى إلى بغداد وأقام مدة يقول عنها إنها غير قصيرة ، يتفحص أحوال الخلفاء فرآهم خارجين عن مراتب المروءة والفتوة والإسلام ، فذهب إلى مصر وفيها خليفة الحق الإمام «المستنصر بالله» حيث شهد أحواله واعترف به . وتتبع خطاه العباسيون يريدون اغتياله فلم يتمكنوا ، وأغروا أمير الجيوش «بدر الجمالى» فأراد إبعاده إلى الروم داعياً ولكن الإمام قربه ورعاه ... ثم يستمر فى حديث طويل يدفع به عن نفسه ومذهبه ، ويرفع من قدر خلفائه الفاطميين ويحط من سمعة بنى العباس ... إلى أن يقول : «فاذا ما اضطر أحدهم لرفع العار أن يبذل روحه ليدفع واحداً أو اثنين من هؤلاء الظلمة فليس ذلك ببعيد ، وإذا فعل فهو معذور» .. مشيراً بذلك إلى فرقة الفدائية التى ألفها لاغتيال مناوئيه ، وكأنه أحس بخطر

---

(١) لم نعثر لهذا الاسم على ترجمة بين رجال هذه الفترة ، انظر فى ذلك : الكامل لابن الأثير ، والمنتظم لابن الجوزى حوادث سنة ٤٦٤ هـ .

(٢) محمد عبد الرازق الكنهورى : كتاب النظام حوادث سنة ٤٧٨ «أوردو» .

تصريحه فعاد إلى القول : «فما لحسن الصباح ، وهذه القضايا . وما حاجته إليها وما هو نافع له إذا أغرى أحداً ، وأى عمل من أعمال الدنيا يمكنه إيجاده ما لم يتعلق به تقدير سماوى» ... ثم ينهى رسالته باقتراح عظيم على السلطان خطير على كيان الدولة يقول فيه : فإذا رافقت السلطان سعادة الدنيا والدين كما رافقت سلطان الإسلام «محمود» (١) حينما قام بدفع شرهم يعنى بنى العباس ، فليأت بالسيد «عبد الملك» (٢) من «ترمذ» وينصبه للخلافة ... وإلا فسيأتى زمان يجيء فيه ملك يخلص المسلمين من هذا الجور...والسلام على من اتبع الهدى .

والذى يلاحظ على هذه الرسالة — وفيما نلحظه من قيمتها التاريخية — أنها تتضمن على الرغم من إيجازها ترجمة مركزة لسيرة ابن الصباح بقلمه ، كما تحتوى على حقائق جديرة لا توجد فى غيرها من المصادر التاريخية المعروفة حتى الكتاب الذى نسب إليه ، والذى اكتشف فى مكتبة ألموت باسم «سر كذشت سيدنا» وبذلك تلقى ضوءاً جديداً على الأحكام المتداولة بين المؤرخين فى هذه الفترة فتخفف من حدة بعضها ، وتؤيد بعضها وتنكر بعضها الآخر .

وقد كان من نتائج هذه الرسالة — كما نعتقد — أن السلطان قد تأثر بها فزلزلت عقيدته وغيرت من وجهة نظره نحو الخلافة والخلفاء من بنى العباس ، وبالتالى نحو ابن الصباح نفسه فشهدناه يرجىء إرسال الجيش لحصاره إلى سنة أخرى ، وقيل سنتين ، وتشيع حول اعتناقه مذهب الباطنية الشبهات وتشير إليه النصوص المتناثرة هنا وهناك ويذهب إلى بغداد ينذر الخليفة بترك العاصمة إلى حيث يشاء (٣) .

(أ) رسالة السلطان جلال الدين ملكشاه إلى حسن الصباح .

«أنت حسن الصباح قد أظهرت ديناً وملة جديدة ، فأغريت الناس وخرجت على ولىّ عصرك ، فجمعت حولك بعض سكان الجبال ثم أغويتهم بكلامك حتى حملتهم على قتل الناس ، وطعنت فى الخلفاء العباسين الذين هم

---

(١) يقصد به السلطان محمود الغزنوى حينما اختلف مع الخليفة القادر حول منحه الالقاب ، وحال الدعوة لغير بنى العباس .

(٢) لسنا ندرى من المقصود بذلك ، ولعله يريد أستاذه ابن عطاش أو علاء الملك الذى ذكره النظام فى سياسة نامة كثيرا .

(٣) ابن الاثير الكامل ، وابن الجوزى : المنتظم حوادث سنة ٤٨٥ هـ .

خلفاء الإسلام ، وبهم استحكم قوام الملك والملة ونظام الدين والدولة . فعليك أن ترجع عن هذه الضلالة وتكون مسلماً وإلا فقد عينت لك جيوشاً وأرجأت توجيهها حتى تجيء إلينا أنت أو جوابك . وحذار حذار على نفسك ونفوس تابعيك فارحمها ولا تلقها فى ورطة الهلاك ، ولا تغتر باستحكام قلاعك ، ولتعتقد حقيقة أن قلعة «ألموت» المستحكمة لو كانت برجاً من بروج السماء لجعلتها أرضاً يباباً ، ولساويتها مع التراب بعناية الله تعالى .

(ب) جواب حسن الصباح إلى السلطان ملكشاه السلجوقى :

«عندما ورد إلى هذه الزاوية حضرة الصدر الأعظم «ضياء الدين خاقان» وشرفنا بالمثال السلطانى ، أكبرت موادها ووضعتها على الرأس والعين ، ورفعت رأس الفخر إلى أوج كيوان أن ذكر السلطان هذا العبد وخطر على فكره .

والآن أشرح شيئاً من أحوالى واعتقادى ، متمنياً أن يصغى السلطان إلى ويعيرنى فكره ، وألا يشاور فى أمرى أركان دولته ، لاسيما «نظام الملك» لأن عدائى وخصومتى معهم غير خافية على السلطان . ثم بعد ذلك لابد لى ولا مفر من اتباع رأى الملك المطاع الذى يحصل لديه من كلامى ويتحققه من كتابى ، وإذا خالفت أنا «حسن» ذلك الرأى السديد فإنى أعد نفسى خارجاً عن دين الإسلام، أما إذا اتبع السلطان فى أمرى هؤلاء الخصوم فإنه يجب على حينذاك أن أحتاط لنفسى ، وأفكر فى أمرى ، لأن أمامى خصماً قوياً يجعل الباطل حقاً ، ويضع الحق محل الباطل ، كما فعله كثيراً ولاسيما بالنسبة إلى ، فلا يكن ذلك خفياً عن رأى السلطان وفكره .

أما حال هذا العبد فإن أبى كان مسلماً على مذهب الإمام الشافعى المطلبى ، ولما بلغت الرابعة من عمرى أرسلنى أبى إلى المكتب لتحصيل العلوم، ولم أبلغ الرابعة عشرة حتى صهرت فى ساير أنواع العلوم خصوصاً علم القرآن والحديث ، ثم جاء دور الدين فنظرت فى كتب الشافعى فرأيت فى فضل أولاد النبى صلى الله عليه وآله وإمامتهم روايات كثيرة ، فملت إلى جانبهم وأصبحت أفحص وأتجسس وأفتش عن إمام الوقت . ثم بلغ بى الحال

بواسطة حكام العصر أن وقعت فى أعمال الدنيا التى تستكبرها وتستعظمها الناس ، حتى نسيت تلك الفكرة وغفلت عن ذلك الجد والعمل الأولى ، وأصبح قلبي كله منصرفاً إلى عمل الدنيا ، وخدمت المخلوق ، أما عمل الآخرة فقد جعلته ورائى ظهريا ، ولكن الله تعالى لم يرض لى بذلك ، فحرك على خصمائى حتى أخرجونى منه بالقهر والاضطرار ، فهربت وسحت فى البلدان والصحارى ، وقد لحقتنى من ذلك أتعاب وزحمات كثيرة ، كما لم تخف على السلطان حالى مع نظام الملك . ولما أخرجنى الله من تلك الهلكة علمت أن الإعراض عن الخالق والتوجه إلى المخلوق لا يثمر ، إلا كما أثمر لى ، لذلك قمت بعزم الرجال إلى العمل الدينى وطلب الآخرة ، وانتقلت من الرى إلى بغداد ، وأقمت هناك مدة غير قصيرة ، حتى اطلعت على الأحوال والأوضاع ، وتفحصت حال الخلفاء وزعماء الدين ، فرأيت هؤلاء العباسيين خارجين عن مراتب المروءة والفتوة الإسلامية حتى أيقنت أن بناء الإسلام والديانة إن كان قائماً على إمامة هؤلاء وخلافتهم ، فإن الكفر والزندقة أولى وأحسن من ذلك الدين ، فغادرت بغداد إلى مصر وفيها خليفة الحق الإمام المستنصر بالله ، ففتشت حاله وقست خلافته بخلافة العباسيين فرأيته أحق ، فأقررت به ورفضت خلافة العباسيين ، لذلك فقد أرسل بنو العباس إلى أمير الجيوش ثلاثة بغال ذهباً عدا سواها من الأموال والهدايا ، وأوعزت إليه أن يرسل إليهم «حسن الصباح» أو يبعث إليهم برأسه ،وحيث إن عناية المستنصر كانت تشملنى يومذاك فقد نجوت من تلك الهلكة .

ثم لما كان العباسيون قد حركوا أمير الجيوش وأغروه بالأموال ارتأى بعثى إلى الروم داعياً للفرنج والكفار إلى دين الحق ، ولما سمع الإمام بذلك جعلنى فى كنفه وتحت رعايته ، ثم بعد ذلك دفع لى منشوراً وأمرنى بارشاد الناس إلى طريق الحق بكل ما أوتيت من قوة ومعرفة وأن أطلعهم على إمامة خلفاء مصر وحقيقتهم فإذا ما نظر السلطان إلى سعادة (أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُم) فلا بد أنه لم يعرض عن كلامى بل يقوم كما قام السلطان محمود بن سبكتكين بدفعهم وقمعهم ليكفى المسلمين شرهم ، وإلا فسيأتى زمان يقوم غيره بهذا العمل ويدخر ذلك الثواب لنفسه .

ثم يتفضل السلطان بقوله : إنك وجدت ديناً وملة أخرى . نعوذ بالله من ذلك وأنا «حسن الصباح» بل إن هذا الدين الذى أنا عليه اليوم هو الذى كان فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وسيبقى هذا مذهب الحق حتى يوم القيامة .. والآن فإن دينى هو دين الإسلام ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . لم ألتفت إلى الدنيا ولا إلى أعمالها ، بل كل عمل أعمله وكل قول أقوله لم يكن إلا خالصاً مخلصاً لدين الحق ، وإنى لأعتقد أن أولاد النبى (ص) أحق بخلافة أبيهم من أولاد العباس وأليق بها من غيرهم ، فإن رضيت أنت «ملكشاه» أن هذه المملكة العظيمة ، التى تحملت فى قبضها واستملاكها هذه الزحمات والمشقات الكثيرة ، وبذلت نفوس هاتيك الجنود المجندة حتى ملكت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن محاذاة القطب الشمالى إلى الهند ، تصبح خارجة من أيدى أولادك ، ويصبح أولادك مشردين فى أنحاء المعمورة أين ما وجدوا قتلوا وصلبوا ، أقول : إذا رضيت بهذا فسترضى بخلافة هؤلاء ، فكيف ببنى العباس وهم أناس أذكر لك قليلا مما شاهدته أنا بنفسى منهم ، فأقول : إنهم فى كل دين وملة لا يرتضيهم كل أحد ولن يرتضيهم ، وإذا حصل من لم يقف على حالهم فيعتقد بهم ويرى أحقية خلافتهم فإنى قد وقفت على أعمالهم وأحوالهم ، فكيف يسوغ لى أن أقبلهم وأعتقد بأحقيتهم .

فإذا كان السلطان بعد اطلاعه ووقوفه على هذا الحال لم ينهض إلى رفعهم ، ورفع شرهم عن رءوس المسلمين ، فإنى لا أعلم كيف يجيب ربه يوم القيامة عندما يسأله عنهم وكيف ينجو فى جوابه .

هذا هو دينى منذ كنت وما دمت حياً ، لم أنكر ولا أنكر الخلفاء الراشدين الأربعة ، ولا العشرة المبشرة ، بل إن حبهم فى قلبى كان ويكون وهو كائن ، ولم أجد ديناً جديداً لم أكن اتخذته قبلا ، ولم أظهر ديناً ومذهباً لم يكن قبلى . وإن مذهبى هو المذهب الذى كان لدى الصحابة فى زمن رسول الله (ص) وسيكون إلى يوم القيامة .

الآن نأتى إلى القول بأنى وأتباعى قد عصينا بنى العباس وطغينا عليهم ،

إن كل مسلم مطلع عارف بدينه وملته ، كيف لا يشنع على قوم بدؤهم ونهايتهم كان وهو كائن وسيكون على التزوير والتدليس والتلبيس والفسق والفجور والفساد ، وإن أحوالهم وأفعالهم لم تكن مستورة ومخفية على العالم ، غير أني أجملها لتكون لى الحجة على حضرة السلطان .

نذكر أولا أعمال أبى مسلم الخراسانى ، ذلك الرجل الذى سعى ذلك السعى الحثيث وتحمل تلك المشقات العظيمة ولم يبق من عقله وتدبيره وقوته حتى قصر يد طغمة بنى مروان عن إراقة الدماء وأخذ أموال المسلمين . وأزال عن بيت النبوة الطاهر ذلك اللعن الذى كان أليق بهم من آل الرسول ، ورفع الظلم عن الدنيا ثم أقامها بالعدل والإنصاف . أنظر إلى هذا الرجل المحسن كيف غدروا به حتى أراقوا دمه ظلماً وقتلوا الألوف من أولاد رسول الله الطاهرين فى أطراف البلاد وأكنافها وخلفوا الآخرين مشردين وفى الزوايا مختفين ، حتى خلع بعضهم ثوب السيادة حفظاً لأرواحهم ، ومات الكثير منهم على ذلك الحال ولم يعرفوا. ثم لم يبلغوا الخلافة (أى بنوالعباس) حتى شغلوا بشرب المدام والزناء واللواط وقد بلغ فسادهم إلى أن هارون الرشيد وهو أعلمهم وأفضلهم كان يحضر النســاء فى مجلس شرابه ، ولم يمنع ندماءه من ذلك المجلس حتى إن «جعفر بن يحيى البرمكى » الذى كان من المقيمين فى مجلسه قد تصرف أو قل زنى بأخت الرشيد «العباسة» وولدت منه ولداً أخفوه عن الرشيد إلى أن حج فى سنة من السنين ورآه هناك فقتل جعفراً ، وكانت له أخت أصغر منها فائقة الحسن والجمال قد قربها إليه ذات يوم وزنى بها . ومن اللطائف المشهورة : أن الأمين بن الرشيد لما ولى الخلافة بعد أبيه قرب هذه الجميلة إليه ، وهى عمته فزنى بها ظاناً أنها لم تزل بكراً ولما سألها عن ذلك أجابت : أى بكر فى بغداد لم يفتضها أبوك حتى يدع أخته بكراً (١) . وهذا أبو حنيفة الكوفى الذى كان ركناً من أركان المسلمين أمر بضربه مائة سوط ، كما قد صاب مثل منصور الحلاج ذلك المقتدى الشهير.

---

(١) تدلنا التحقيقات التاريخية على ان هذه افتراءات باطلة ، من وضع الفرس وجدت تأييدا سياسيا من الباطنية .

وبالجملة فلو أردنا تعداد أعمال هؤلاء لما وفى العمر بعدها . وهؤلاء الخلفاء الراشدون وهؤلاء هم أركان المسلمين الذين بهم يكون قوام الملك والملة ونظام الدين والدولة ، فلنعط النصف إذا طعنت بهم أنا أو طعن بهم غيرى . أو عصيناهم فهل هذا حق منا أم باطل .

وأما القول بأنا أغوينا الجهال ، فإن من الواضح لدى أرباب البصائر أن ليس من شيء أشرف من الروح وما من أحد يعاف نفسه ، ولاسيما رجل مثلى قليل البضاعة قليل الاستطاعة فى إنجاز مثل هذا العمل .

من حدود خراسان جمع من غلمان السلطان ومن النظامية وأرباب المعاملات ، كانوا قد انحرفوا أكثر من هذا من بين المسلمين عن العرف والمرسوم فبعضهم مد يده إلى عورات المسلمين وحريم الزهاد والعباد حتى اختطفوا النساء بحضور أزواجهن ، وبعضهم خان معاملات الديوان ولم ينصفه . وكلما استغاث الناس بأركان الدولة لم يغاثوا بل كان البلاء ينزل عليهم وعلى من تكلم وصرخ بحقه .

هذا نظام الملك مدير المملكة ووزيرها ، قد قتل الخواجة أبا نصر الكندرى وهو الوزير الوحيد الذى لم يعهد مثله فى أى ملك وفى أى عصر عاملا ناصحا وذلك بتهمة تصرفه فى أملاك السلطان وأمواله حتى أعدمه من الوجود ، أما اليوم فقد أشرك معه الظلمة فى أعماله . إذا كان الخواجه أبو نصر يقبض العشرة دراهم فيوصلها إلى الخزينة أما هذا فإنه يقبض الخمسين درهماً ولا يصرف النصف درهم على أعمال السلطان ، أما ما يضيعه فى الطين والآجر فى أطراف المملكة فذلك أظهر من الشمس ، أين كان للخواجه أبى نصر من ولد أو بنت ؟ وهل صرف ديناراً واحداً فى الخشب والطين ؟ فهل لهذا العصر مع هذا العجز والضعة أمل فى النجاة فإذا ما اضطر أحدهم لرفع العار أن يبذل روحه ويتركها ليدفع واحداً أو اثنين من هؤلاء الظلمة فليس لك ببعيد ، وإذا فعل فهو معذور .

(وقت ضرورت دجوند كريز   دست بكير دس شمشير تيز)

ويقابله بالعربية :

(إذا لم يكن غير الأسنة مركباً   فما حيلة المضطر إلا ركوبها)

فما الحسن الصباح وهذه القضايا وماحاجته إليهاوماهونافع له إذا أغرى أحداً ، وأى عمل من أعمال الدنيا يمكنه إيجاده ما لم يتعلق به تقدير سماوى .

وأما أمركم بأنى أترك هذا النوع .... وإلا ....

نعوذ بالله أن يصدر منى أنا «حسن» عمل يخالف رأى السلطان ولكن لما كان لى أضداد وكانوا يسعون فى طلبى اخترت هذه الزاوية وجعلتها ملجأ لى ومكمناً حتى أنهى حالى إلى أعتاب السلطان بعد السكون والدعة واستقرار البال ، فإذا فرغت من أمر خصومى فسأتوجه إلى عتبة حضرة السلطان وأنخرط فى سلك خدامه لأعمل بكل ما أوتيت من قوة فى النصح بما أوجبته النصيحة من تحسين دنيا السلطان وما تبقى من أمر آخرته . أما إذا صدر منى خلاف ولم أطع أوامر السلطان فسأكون ماوماً فى الدنيا مطعوناً من البعيد والقريب ، وسيقال إنى خالفت ولى الأمر ولم أحظ بسعادة (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) كما أن خصومى سوف يفترون على عند السلطان بما لا علم لى به ، وينزلون قدرى وحرمتى لديه ، كما يشهرون أعمالى عند الناس بالسوء والشناعة وإن كانت حسنة ، حتى يقضوا على سمعتى وذكرى الحسن .

فإذا قدمت على السلطان ومثلت بين يديه مع وجود «نظام الملك» وخصومته لى ، وما عمله معى من الظلم وما سيعمله ، غير مبال بكل ذلك ، مضافاً إلى التزام السلطان بمتابعة بنى العباس وعدم مخالفته أوامرهم ونواهيهم ، ومع علمه بسعيهم الحثيث فى طلبى والقبض على ، حتى ذهبت إلى مصر ولم يظفر بى فى الطريق رغم كثرة رسلهم خلفى وجواسيسهم على ، حتى خدعوا أمير الجيوش وأقنعوه بالأموال ليقصدنى ، ولولا عناية «المستنصر بالله» الخليفة الحق لكنت من الهالكين . وأخيراً أرسلنى أمير الجيوش إلى الإفرنج من طريق البحر لأدعو الكفار إلى الحق وبفضل الله نجوت أيضاً من تلك الورطة ، ثم توجهت إلى العراق بعد جهد جهيد وبعد تلك المشقات وكان بنو العباس لم يزالوا ساعين فى طلبى .

واليوم .. وقد بلغت هذا المقام وأظهرت دعوة الخلفاء العلويين ، وحصلت على عدد من المجتمعات فى طبرستان وقهستان والجبال واجتمع حولى كثير من الأحباب والمؤنسين والشيعة والعلويين ، حتى أصبح بنو العباس ، يخشون جانبي ويخافون سطوتى . وإذا ما تغير مزاج السلطان على ، وسعى فى قصدى لإمكان طلب العباسيين إياى منه ، فإنه لا يعلم ماذا سيكون وماذا سيحدث . وإذا حدث شيء على ، أى نوع كان ، فإنه لا يخلو من شناعة إذ لو أجابهم السلطان إلى طلبهم فإنه لا يعذر فى شرع المروءة والإنصاف ، وإن لم يجب التماسهم تقول عليه بعض الجهال ونالوا منه ، وامتد على السلطان لسان التشنيع وقيل فيه : ما هذه الغاشية التى تحملها السلطان منهم عدم تسليمه حسن صباح لهم (١) . ومن المحتمل أيضاً أن تحصل بينهم المقاومة والنزاع وفى الأخير لا نعلم نهاية الأمر .

أما حديث «سرسنك» وأمركم بأنه لو كان برجاً من بروج السماء ....

فإن أهالى سرسنك يعتقدون ويثقون من قول الدهر المحق (٢) بأن هذا البرج لا يخرج من أيديهم إلى زمن بعيد ومدة غير قصيرة لأنه متعلق بعناية الله تعالى . والآن وأنا قابع فى هذه الزاوية عامل بكل فرض وسنة ، أرجو وأطلب من الله تعالى أن يهتدى السلطان وأركان دولته إلى طريق الصواب ، وأن يرزقهم الله دين الحق ، وأن يرفع فسق بنى العباس وفجورهم عن الناس ، فإذا رافقت السلطان سعادة الدين والدنيا كما رافقت سلطان الإسلام الغازى محموداً رحمه الله حينما قام بدفع شرهم ، ثم يأتى بالسيد «علاء الملك» من ترمذ وينصبه للخلافة فيقوم بهذا العمل العظيم ويقطع شرهم عن عباد الله تعالى ، فذلك هو المأمول وإلا فسيأتى زمان يجيء فيه ملك عادل ويعمل هذا العمل ، ويخلص المسلمين من الجور ، والسلام على من اتبع الهدى .

---

(١) ورد فى حوادث سنة ٤٥٨ هـ أن السلطان ـ ألب أرسلان ـ حينما ولى ابنه ملكشاه حمل بين يديه الغاشية الذهبى : دول الاسلام جـ ٤٥٧/١ وكذلك ابن الأثير فى الكامل حوادث العام نفسه ..

(٢) يرمز بذلك الى الخليفة المستنصر بالله الفاطمى ، كما أن المراد من « سرسنك » قلعة « الموت» التى كانت تحتل قمة الجبل ، والتى كانت مركز الحسن الصباح .